"محلي عقيربات": لا نعترف بممثلينا في مجلس حماة "الحرة"

enabbaladi.net/archives/157468

22 يونيو 2017

عنب بلدي

أعلن المجلس المحلي في بلدة عقيربات، بريف حماة الشرقي، سحبه الاعتراف من ممثليه في مجلس محافظة حماة "الحرة"، ووصفه بأنه "غير فاعل".

وشُكّل مجلس المحافظة الحالي خلال انتخابات جرت في 20 نيسان الماضي، ثم اعتُمد في العاشر من أيار الماضي.

إلا أن جملة من الاتهامات وُجّهت إلى القائمين عليه، وأبرزها تكرار أسماء من المجلس الماضي "غير مؤهلة" للاستمرار، وفق رؤية البعض.

وفي بيان لمجلس عقيربات، حصلت عنب بلدي على نسخة منه اليوم، الخميس 22 حزيران، أعلن عدم الاعتراف بممثلي الريف الشرقي في مجلس المحافظة.

وعزا البيان السبب "لتشكيل مجالس محلية وهمية غير فاعلة، وأعضاؤها خارج سوريا، بهدف ضمان أصواتها في الهيئة الناخبة".

المجلس اتهم "بتشكيل مجالس محلية لمناطق تعتبر معادية للثورة، بشكل شبه كامل، وتمثل مجلسنا بصوت واحد فقط في الهيئة الناخبة"، مشيرًا إلى أن ذلك "مخالف للأنظمة والقوانين التي تضمن أن يكون التمثيل متناسبًا مع عدد سكان عقيربات".

وقدّر بيان المجلس عدد سكان ناحية عقيربات، بحوالي 75 ألف نسمة، معتبرًا أنه "يجب أن يكون ممثلوه في الهيئة الناخبة، خمسة أصوات على الأقل".

وختم المجلس داعيًا المسؤولين في المحافظة، "لتلافي الأخطاء وتصحيحها والانطلاق دومًا من القاعدة الثورية على الأرض، وتمثيلها بالشكل الذي يليق بتضحياتهم".

ومنذ بداية حزيران الجاري، صعّدت قوات الأسد حملتها على عقيربات، ما أدى إلى نزوح أكثر من عشرة آلاف نسمة من سكان الناحية، ونازحي قرى ريفي حلب الشرقي والرقة إليها، باعتراف المجلس.

وفي الثامن عشر من حزيران الجاري، قال مجلس محافظة حماة "الحرة"، إن الأهالي والمجالس المحلية، استقبلوا النازحين "مع أن مجالس ريف حماة الشرقي، تعاني من ضعف الإمكانيات اللازمة".

ومنذ مطلع الشهر أصدر المجلس بيانًا، أكد فيه التوجه إلى إصدار قرار "في وقت لاحق"، يحدد الشروط الناظمة لتشكيل المجالس الفرعية في المحافظة، على أن تبقى القديمة مسيرة للأعمال ريثما تُنتخب الجديدة.

جرت انتخابات المجلس الجديد الأخيرة، بحضور الدكتور جواد أبو حطب، رئيس الحكومة المؤقتة، ولم يثبت أي اتهام له، وفق رئيسه نافع برازي، الذي أقرّ في حديث سابق لعنب بلدي، ببعض الأخطاء في "التحضير للانتخابات وليس في الآلية".

ويدعو أهالي محافظة حماة إلى "إسقاط حُكم العسكر في الأمور المدنية"، بينما طالب آخرون استطلعت عنب بلدي آراءهم، أيار الماضي، بـ "انتخابات نزيهة تُنهي الخلاف".